

ردوا على بقرادونى وتنصل «المتوات»

اهالي المخطوفين وبراج "الفومي" يحذرون من التمييع وطالبو بالـ ٢١١١ مخطوفاً

ابه لانحة عن المخطوفين من «القوات اللبنانية»، لا مباشرة ولا مداورة، واضاف مهنا ان الحزب «تقدم بلائحة الى اللجنة الامنية تتضمن اسماء المخطوفين القوميين الاجتماعيين والبالغ عددهم ثلاثة عشر مخطوفاً والذين تحتجزهم «القوات»، وحمل مهنا «القوات» المسؤلية عن المئات من المخطوفين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً حتى اللحظة، مطالب بقراردوني بالاعلان عن اسماء المخطوفين الثمانين واذاعتها على الملا.

براج

واستغرب المحامي سنان براج عضو لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية عودة بقراردوني مجدداً «كما فعل غيره من قادة «الجبهة اللبنانية» والناطقيين باسمها، الى ربط قضية المخطوفين بالخطة الامنية»، واضاف براج، «لا نرى العلاقة الجدلية بين قضية المخطوفين والخطة الامنية، الا اذا كانت النية من هذه التصريحات محاولة نسف هذه الخطة».

واضاف براج في تصريح ادلى به امس، «ويؤكد السيد بقراردوني بأن «القوات» مستعدة لتسليم كل المخطوفين لديها وعدهم ثمانون شخصاً فقط، مضيفاً بأن كل تأخير في معالجة هذه القضية من اجل حسابات داخلية سيؤدي الى تهديد امن بيروت، ان الرقم الوارد في تصريح السيد بقراردوني لا يقارب الحقيقة في شيء اذ ان اللوائح المقدمة من لجنة دار الفتوى تتضمن ٢١١١ مخطوفاً عند «القوات اللبنانية». والسؤال الذي يطرح نفسه اين ذهب السيد بقراردوني وقواته بالفرق بين الرقمين؟

واكد براج ان دعوة بقراردوني الى التسلیم بالرقم الذي قدمه خشية ان يكون المصير مجهولاً، هي تهديد مبطن.

وتابع، «وهو يريدهنا ايضاً ان نعلن عن جرائم قد تكون قواته اقترفتها بدلاً من ان يعلن مسؤوليته وحزب الكتائب عن مصير الاف المخطوفين»، وشدد على ان «الحل يكون باطلاق سراح جميع المخطوفين لدى «القوات اللبنانية» والبالغ عددهم ٢١١١ مع تحويل حزب الكتائب نتائجه. اعمال الخطف وحجز الحرية والتعذيب وما يكون قد اجرى هذا الحزب من تصفيات لبعضهم».

اثار التلكؤ المتواصل عن اطلاق سراح المخطوفين، وتصريح المسؤول الكتائبي كريم بقراردوني الذي «يقلص» فيه عدد المخطوفين لدى «القوات اللبنانية» الى ٨٠ شخصاً، من بين الوف المحتجزين في اقبتها، ردات فعل غاضبة لدى اهالي المخطوفين ولدى القوى الوطنية والهيئات المعنية بهذه القضية البالغة الخطورة.

وتتجدر الملاحظة ان محاولات التنصل الكتائية هذه، من مسؤولية الخطف والاخفاء والتعذيب للمعتقلين وتصفية اعداد كبيرة منهم، تأتي بعد ان نال المتظاهرون من الاهالي نهار امس الاول وعداً من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية بحل «فوري» للقضية، الامر الذي يطرح تساؤلات قلقة.

وقد رد اهالي المخطوفين والحزب السوري القومي الاجتماعي والمحامي سنان براج عضو لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية على «التصريح - الفضيحة» للمحامي بقراردوني، وفندوا ما فيه من مغالطات وحذروا من مغبة الامعان في التهرب من مسؤوليتهم عن هذه الجرائم ومحاولتهم المستمرة لتمييع هذه القضية بربطها بالخطة الامنية. واكدوا بأن عدد المخطوفين لدى الكتائب و«قواته» تفوق اضعاف اضعاف العدد الذي ذكره بقراردوني.

نجمة يحذر

السيد عبدالامير نجمة تسأله باسم اهالي المخطوفين عن جدية الوعود التي اعطيت لهم امس الاول من قبل مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، محذراً من مغبة اللعب في هذه القضية، مطالب بالاعلان عن الارقام الحقيقية «والا فان ذلك سيدفعنا الى الانتقام حتى من الرؤوس الكبيرة».

واكد نجمة على «ان عدد المخطوفين حسب الاستمارات الحقيقية بلغ حوالي ١٥٠٠ استماره وما زال يرتفع»، مؤكداً «ان التهرب من الاعتراف بـ ٢٠٠٠ مخطوف محتجز لدى الكتائب والقوات، لن ينفع».

القومي يرد

الحزب السوري القومي الاجتماعي بدورة رد على المغالطات الواردة في حديث بقراردوني حول قضية المخطوفين، بتصريح ادلى به عميد الاذاعة والاعلام في الحزب توفيق مهنا، نفى فيه ان يكون الحزب تسلماً